

فوق الطاولة

اقتصاد عاطفي

علي محمود هاشم

وان بطريقة مختلفة نسبياً، يمكن للمرء أن يستلم في مبادرة غرفة تجارة دمشق، وانخراط قطاع الأعمال الوطني مباشرة في المواجهة النقدية القائمة داخل وخارج الأسواق السورية؛ مفعلاً آياوهم في ثمانينيات القرن الماضي، إبان ولوغ الحرب الإلهامية في تلك الأيام، منططاً اقتصادياً حاداً لتكريس اتفاقية كامب ديفيد، والتهديد لـ ١٧٨ أيام، وفي معية جهات تقدير خارجية تم استئثار مكانتها داخل سوريا، وفي دول الجوار.

يصعب الوقوف على مشاركة مباشرة قطاع أعمال في حماية تندى الوطني كما تفعل «تجارة دمشق» عبر صندوق إيداعاتها التدريجي الوليد، ومع ذلك، ورغم نيل سجنه ووطنية أهدافها، وبرورة كأهمية غير اعتيادية إلى هيكلة جبهة الدفاع عن الليبية، فثمة أسلحة رديفة تتطرق موقعنا الاقتصادي العام على الجبهة الأخرى من هذه المواجهة، مع التأكيد المتجد الذي تكرسه المبادرة حول خروج السوق من سيطرة الحكومة، أو على الأقل، تظهرها ك مجرد لاعب ثانوي لأسباب تتعلق أساساً بقدرتها التقنية المعطلة واستثنائها الشحنة.

يتدرج التساؤل الأول حول الذي يمكن أن يصله رجال الأعمال في ظل كارثة الركود التضخم، وما يختزنه من ظروف موضوعية، تعكس احتاجاً مستمراً لشراء المال والأرصاد المالية، على التوازي بغيرها من إيداعاته الذي تحتاجه الحكومة لتدمير ركائزها القوية (اليرة)، من خلال المباريات التي طالما طرحتها ويات الجميع على درجة جيدة مواطنها.

عطفاً على ما سبق، وتعتبر التوصيف الدارج، «وهيمة الدولار»، فثمة تساؤلات تطرحها المبادرة حول طبيعة المواجهة القائمة في سوق النقد الداخلي، وما إذا أمر اليرة يعود بحق في جانب منه، عن اقسام مجتمع قطاع الأعمال الوطني على جهتي النقدين على ما يلي، وبطبيعة المواجهة حول طلاقها جانباً

النقدين، بين مهاجم ومداف، الأمر الذي يتطلب عرقه دققة بالهاجمين كمادة أولية لمواجهتهم، وما إذا كان ثمة أدوات أخرى أكثر بياضاً لقوية موقف المدافعين وقدرتهم على الاستمرار بالمشاركة في معايتها، بما في ذلك استئثار الأموال

القمعية لتحديد منعكشات شراء الأسلحة الكمالية المستوردة، والتي طالما واظبت الحكومة على إطلاعها خلال الأعوام الأخيرة.

ما فيها: تسهيل الوصول إلى التمويل، وإحلال المستورات، تنمية المشاريع الصغيرة والتوسطة.. والعاج، ما تنوّي عليه قاعدة شعارها «الأذلية»!.

من حيث انتهينا آننا، وفي معرض الإجابة الموازية، يجد بالحكومة مسألة نفسها عن السبب الذي يجعل بعض رجال أعمالها على كل هذا القرد من الاستعدادية الوطنية التالية لدعم الرمز الاقتصادي الأبرز، فيما يتجاذبون الاحتراف في قطاع الاستثمار بالقدر الذي يسهل التصدير المسبق لموجات الحرب الدولية العتادة، وما إذا كان للأمر علاقة بمحاربة مبيعه من خارج الأطر المعتادة، كذلك التي اندر لها داعمو اليرة، كي يتكتوا من النقاد إلى الاستثمار المدقق!.

ماذا شأن الغد.. هذا السؤال يقع في شقين، الأول: هل رجال أعمالنا على استعداد للاستثمار في مبادرة الصندوق؟

لربما تحتاج الإجابة إلىزيد من الوقت، ومع ذلك فموقعنا المقارنة تدفع للقول: بالتأكيد، لأنهم عطوا بمبادرة ذاتية أولى.

ومع ذلك - للأسف - فهذا لا يمكن تصنيفه كاستراتيجية تقديرية وطنية، ناهيك عن قدرتهم على الاستثمار بذلك في ظل الظروف

الاقتصادية الموضوعية، الأمر الذي يهدى للشق الثاني: هل يمكن التعميل عليهم دعم اليرة في قطاعات اقتصادية مدققة.

الإجابة في عهد الحكومة، ونجد بها التفكير جيداً في طريقه تنشيط استثمار الثمانينيات وإن بطريقة مختلفة، جديراً أو

نسبياً.

الافتتاحية

الافتتاحية